

أزمة الغذاء دليل آخر على وصول النظام الرأسمالي إلى طريق مسدود!

توما حميد



إن أفضل
مقياس
لنجاح
أي نظام
اقتصادي
هو مدى
قدرته
على توفير

الحاجات الأساسية للسكان التي يحكمها. يعتبر الغذاء أحد أهم هذه الحاجات الأساسية. من جهة أخرى ان حيوية وديناميكية النظام تقاس بقدرته في التعامل مع الازمات التي قد تحدث بشكل متزامن وتوفير الحاجات الأساسية حتى في ظل تلك الازمات. تواجه البشرية في العالم اجمع اليوم خطر نقص وغلاء المواد الغذائية الأساسية بشكل كارثي. أصدر رئيس مجموعة البنك الدولي ديفيد مالبا، والمديرة الإدارية لصندوق النقد الدولي كريستالينا جورجييفا، والمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي ديفيد بيسي، والمدير العام لمنظمة التجارة العالمية نغوزي أوكونجو إيويالا بيان مشترك في ١٣ نيسان ٢٠٢٢ يدعوون إلى اتخاذ إجراءات منسقة وعاجلة بشأن الأمن الغذائي العالمي. ونقل بان الإجراءات المقترحة لمساعدة البلدان الضعيفة تشمل توفير الإمدادات الغذائية الطارئة ومد الدعم المالي للأسر والبلدان؛ وتسهيل التجارة دون عوائق؛ والاستثمار في الإنتاج الغذائي المستدام والأمن الغذائي ويدعو هؤلاء القادة المجتمع الدولي إلى دعم البلدان الضعيفة من خلال تقديم منح لتغطية الاحتياجات التمويلية العاجلة. ان صدور مثل هذا البيان قبل عقود كان سيعتبر نسج من الخيال. لا يمكن لأكثر نقاد النظام الرأسمالي شراسة من توجيه ضربة الى مكانة النظام الرأسمالي أكبر من حقيقة ان مثل هذا البيان صدر عن رؤساء أكبر مؤسساته في ٢٠٢٢. يقول البيان: «إن العالم يهتز بسبب الأزمات المتفاقمة. تضيف تداعيات الحرب في أوكرانيا إلى جائحة كوفيد-١٩

كوميديا المنتهذ السياسي العراقي.

سمير عادل.



لا يبعث المشهد السياسي العراقي على الركود والانسداد السياسي كما تصورهما التحليلات والمقالات والحوارات التلفزيونية، إنما يبعث على أقل ما يوصف بكوميديا هزيلة وتثير الاشمئزاز، بكل تلاوينه وشخصياته ومحليه واطرافه واحزابه وقواه السياسية.

أول المشاهد الهزلية لذلك المشهد؛ جهود حثيثة أنفقها العديد من المثقفين واصحاب اقلام، الذي يسوقون انفسهم على إنهم ليبراليون وديمقراطيون، بإعادة البريق للعملية السياسية بعد انتخابات ١٠ تشرين الأول العام الماضي وخاصة عندما قاطعتها أكثر من ٨٢٪ من جماهير العراق. فكل جهودهم صبت بالتفريع وإلقاء اللوم على من قاطع الانتخابات، وبأن التغيير الجذري كان ممكنا لو حصل ما يسمى بالمستقلين على عدد كبير من المقاعد، متناسين مثل النعامة التي تطمس راسها بالوحل بأن صناديق الانتخابات لم ولن تحسم يوما ما مسألة السلطة في الشرق الأوسط وفي ظل الأنظمة السياسية الاستبدادية التابعة للإمبريالية، فما بالك في عراق المليشيات، فالانتخابات ليست أكثر من مسرحية سمجة ترفع ستارها كل فترة زمنية، لصياغة جديدة للعملية السياسية تتلاءم مع المتغيرات الاقليمية والدولية اكثر مما يحدث من متغيرات محلية. واولئك الفطاحل من الليبراليين وبسبب منهجهم الفكري الذي لا يمكن أن يروا غير وقع أقدامهم، لا ينظرون بأن التغيير ممكن خارج العملية السياسية، في الوقت الذي، ان كل الازمة السياسية التي تلازم المشهد السياسي منذ غزو واحتلال

العراق هو نفس العملية السياسية. ثاني المشاهد التي هي بحق كوميديا وهي المبادرات التي تعلنها اطراف البيت الشيعي بين الفينة والاخرى، والتي ليس أكثر من عملية لكسب الوقت وطمس ماهية الصراع على المكاسب والحصص. فمهلة الصدر أربعون يوما التي أطلقها كانت وما زالت تعبير عن انسداد أفق تشكيل السلطة والتفرد بها من قبله تحت عنوان حكومة الاغلبية، وكانت المهلة المذكورة فرصة لإعادة التفكير وعقد المفاوضات خلف الكواليس وفسح المجال لتدخل القوى الإقليمية والدولية التي تمسك بالمعادلة السياسية العراقية، عسى ولعل تجد مخرجا لحل ازمة السلطة، وهو يدرك أي الصدر جيدا بالرغم تشكيله كتلة (إنقاذ الوطن) من ١٧٦ مقعد لم يستطع تشكيل الحكومة، فهل يعقل بأن الإطار التنسيقي الذي سخر كل الاموال التي سرقها ونهبها لشراء ذمم ما يسمى بالمستقلين للانضمام إليه كي يعوض عدد المقاعد الذي خسرها في الانتخابات، بإمكانه تشكيل حكومة! أما الإطار التنسيقي، فلم تكن مبادرته التي اعلنها في اول ايام العيد، تختلف عن المبادرات السابقة والتي دقت طوله الاعلامية لنقاطه التسعة؛ قانون انتخابات جديد ومفوضية جديدة وسن قانون النفط والغاز لتنظيم العلاقة بين بغداد واربييل وادراج قوات البيشمركة في القوات المسلحة.. الخ التي تبرزها كل كتلة سياسية عندما تشتد الازمة السياسية. المبادرة لم تكن أكثر من جعجة إعلامية لذر الرماد في العيون وحجب الحقيقة التي تختفي ورائها وهي انقاذ حصة المكون الأكبر الشيعي بشكل عملي وسياسي أو كما في تسميتها الجديدة المكون الأكبر المجتمعي بعد انقاذها قانونيا بفضل المحكمة الاتحادية التي افتت بحضور ثلثي أعضاء البرلمان لانتخاب رئيس الجمهورية. أما المبادرة الاخيرة للصدر والتي

أزمة الغذاء دليل آخر على وصول النظام الرأسمالي إلى طريق مسدود!

توما حميد

يُعتبر القمح وزيت الطبخ حاجات أساسية لا يمكن الاستغناء عنها. سيحدث في الأشهر القليلة القادمة ارتفاع حاد في أسعارها مع احتمال حدوث نقص حاد مما يعني ان البشرية تواجه خطر كارثة لم نشهدها من قبل. لقد أكد رئيس البنك الدولي، ديفيد مالباس هذا الامر اذ قال «العالم يواجه «كارثة إنسانية» وسوف يكون التأثير اكبر على الفقراء الذين سيأكلون اقل وسوف يكون لهم أموال اقل لصفها على أمور أخرى مثل التعليم».

ان خطر المجاعة في الأشهر القليلة القادمة هو خطر يهدد حياة مئات الملايين، في حين يجد النظام ضرورة في صرف أكثر من ٢ ترليون دولار على التسليح في ٢٠٢١ وسوف تصرف أمريكا واوروبا وحدها اكثر من ٢٠ ترليون دولار في العقد القادم على المسائل العسكرية. لم تعد البشرية بحاجة الى دلائل جديدة على وصول كل النظام الرأسمالي الى طريق مسدود. لقد بات واضحا بان مسألة الإطاحة بهذا النظام هي مسألة فورية وهي مهمة الطبقة العاملة وحدها التي تتحمل وزر فشل هذا النظام. يجب ان يكون النضال ضد الحرب والعسكرتارية، والتضخم والجوع منصة لشن نضال أوسع من أجل قلب هذا النظام التي بات يحدد مصير البشرية برمتها.

سوق زيت الطعام من جديد. وهناك نقص في الايدي العاملة التي تعمل في انتاج زيت النخيل في ماليزيا التي تنتج ٢٥٪ من هذا الزيت عالميا بسبب الوباء. من جهة أخرى قامت الأرجنتين التي هي أكبر مصدر لزيت الصويا بوقف الصادرات لفترة وجيزة في شهر مارس و سوف تصدر كميات اقل منه نتيجة لفصل زراعي سيئ ووضعت ضريبة مقداره ٣٣٪ على الصادرات من اجل تخفيض التصدير. كما شهدت كندا التي تعتبر أكبر مصدر لزيت الكانولا انخفاض المحصول نتيجة الجفاف الذي ضرب كندا في ٢٠٢١ وعانت اوروبا من تلف في محاصيل زيت الكانولا في نفس الموسم.

ولهذه العوامل، ارتفعت أسعار الزيوت النباتية في شهر مارس فقط حوالي ٢٣٪ وسوف نشهد ارتفاع أكثر حدة في اسعارها في الاشهر القليلة القادمة نتيجة تأثير الحرب وحظر التصدير من اندونيسيا والارجنتين. وهناك ارتفاع كبير في اسعار القمح نتيجة توقف صادرات القمح من أوكرانيا. وتفاقت أسعار الغذاء بشكل عام بسبب الزيادة الهائلة في سعر الغاز الطبيعي، وهو مكون رئيسي للأسمدة النيتروجينية. وسيكون لنقص المعروض العالمي من الاسمدة تأثير هائل على الأسعار في المستقبل القريب اذ ان اكثر الأراضي الزراعية الخصبة في العالم وخاصة في أوروبا تم انهاكها وهي لا تنتج الكثير بدون وجود الاسمدة.

قد أعاق بشكل كبير اعمال زراعة وحصاد وتوزيع هذا الزيت ووقف صادرات أوكرانيا عن طريق البحر الأسود في حين تعتبر روسيا ثاني اكبر منتج لزيت عبادة الشمس فهي تصدر ٢٣٪ من المعروض العالمي، وتقوم اوروبا بمقاطعة شراء الزيت من روسيا. أي ينتج حوالي ٧٠٪ من هذا الزيت في هذين البلدين التي منع بشكل وافر من الوصول الى الأسواق العالمية. لذا هناك زيادة هائلة في اسعار تلك البضائع. تشكل اربعة أنواع من الزيوت النباتية ٨٧٪ من زيوت الطبخ التي تستهلك عالميا، حيث يمثل زيت النخيل ٣٤٪ من مجموع كل الزيوت وزيت فول الصويا ٢٩٪، و زيت اللفت (الكنولا) ١٤٪ وزيت عبادة الشمس ١٠٪. ان ارتفاع الأسعار لا يقتصر على البضائع التي تتأثر بالأزمات، اذ عندما حدث نقص في زيت عبادة الشمس، اجبر المستهلكين على التوجه الى البضائع البديلة مثل زيت النخيل وزيت الصويا وزيت بذور اللفت (الكانولا). وبما ان هناك كمية محدودة من هذه المواد فان زيادة الطلب يؤدي الى ارتفاع في اسعراها. ونتيجة ارتفاع أسعار زيوت الطبخ قررت اندونيسيا وهي اكبر مصدر لزيت النخيل في العالم حيث تنتج ٦٠٪ من زيت النخيل الذي هو اخص الزيوت الغذائية واكثرها استخداما وقف الصادرات الى الخارج بشكل كلي من اجل ضمان توفرها ورخصها في السوق المحلي، وهو الامر الذي هز

كوميديا المنتهد السياسي العراقي.

سمير عادل.

له مثل رفيق الحريري ويقف خلفه التحالف الثلاثة المذكور، واعادة العراق الى حاضنة «الامة العربية». واخيرا ان كل هذا الصراخ والعيول في الفضائيات ومواقع التواصل الاجتماعي والصحف حول الانسداد السياسي والركود السياسي الذي يخيم على المشهد السياسي العراقي، بالإمكان تلخيصه في سؤال؛ هل كان الوضع السياسي في العراق مختلفا قبل هذا (الركود السياسي أو الانسداد السياسي) ومنذ تشكيل مجلس الحكم بقيادة بول بريمر الرئيس المدني للاحتلال منذ عام ٢٠٠٣ وحتى انتخابات أكتوبر ٢٠٢١؟ الجواب عليه لا يحتاج إلى أي عناء، فالمرء يصل بسهولة إلى استنتاج أن ما يحدث في المشهد السياسي هو كوميديا هابطة بالمعنى المطلق وبحاجة الى اسدال الستار عليها.

والامريكي. و الحلبوسي لم يرق بزيارته تلك دون موافقة أطراف تحالفه الثلاثي وهم الصدر-البارزاني-الحلبوسي والخنجر. هذا الوضع الذي يمر به العراق هو وضع انتقالي، وفشل جميع المبادرات السياسية وفشل تشكيل حكومة وفشل الانتخابات هو تعبير عن احتدام الصراع بين مشروعين وعدم قدرة أي منهما في إزاحة الآخر، وهما مشروع الحاق العراق بمعسكر إيران الذي يسمي نفسه بالمقاومة والممانعة، ويجدر بالذكر أن قصف المنطقة الخضراء متزامنا بأيام بقصف محيط مدينة اربيل، بقدر انه رسالة الى الكاظمي لإيقاف هجوم الجيش العراقي بطلب من تركيا لطرد حزب العمال الكردستاني التركي من مدينة سنجار والمحتملي بمليشيات الحشد الشعبي، بنفس القدر سيكون محصلة ذلك القصف تحريك المياه الراكدة في المشهد السياسي. اما المشروع الثاني هو مشروع الكاظمي وكاد ان يدفع حياته ثمنا

هي الاكثر هزلية من بقية المبادرات السابقة الفاشلة، هي تكليف المستقلين بتشكيل الحكومة شرط عدم مشاركة الإطار التنسيقي فيها. وهذه محاولة فاشلة اخرى من قبل الصدر لإغراء من تم شرائهم من ما سموه بالمستقلين واعادتهم الى الركب المؤمن أو قطع الطريق أمام الاطار التنسيقي في مواصلة شراء ما تبقى منهم، كتحصيل حاصل تدرج هذه العملية في خانة كوميديا المبادرات. و المشهد الهزلي الآخر هو زيارة الحلبوسي رئيس البرلمان إلى إيران قبل أيام، لحل عقدة الأزمة السياسية. وهذا الحلبوسي الذي ظل مع الصدر والكاظمي يعزفون على لحن نشيد موطني وسيادة العراق واستقلالته وقراراته السيادية وبعدم جواز التدخل بالشأن السياسي العراقي، يشد الرحال للتوسل الى ملاي إيران للضغط على البيت الشيعي المتهاوي كي يتنازل عن بعض مكاسب ونفوذ السلطة للصدر وكتلته التي تحاول أن تغرد في المحيط العربي

رسالة الأول من أيار ٢٠٢٢ للعالم. عادل أحمد



في بداية الازمة الاقتصادية التي عصفت بالعالم عام ٢٠٠٨، تحدث قادة الدول الصناعية الكبرى، بان النظام الرأسمالي استنفد كل الطرق، من اجل إيجاد الحلول للحفاظ على هذا النظام وسأل بوتين آنذاك القادة السياسيين، اذن ما هو البديل الذي يجب ان يحتل مكانة النظام الحالي؟ ولم يحصل على الإجابة على الاطلاق. كان بوتين يقصد جميع الحلول الليبرالية وصلت الى نهايته لإدامة الرأسمالية ويجب إيجاد طريق لإنقاذ النظام الرأسمالي العالمي. ومنذ ذلك الوقت تحاول كل دول العالم ان تنقذ نفسها في الغرق وان تجد مكانة فيما يحصل للعالم في القرن الواحد والعشرين. ان ما يحصل اليوم في العالم، من حرب أوكرانيا وتكتل الناتو والحرب الاقتصادية واصطفاف الاقتصادات العالم في الشرق والغرب، هي بوادر عالم يسود فيه الغموض وعدم اليقين في مستقبل النظام الرأسمالي. ان من المعروف بان النظام الرأسمالي لا يهتم أي شيء سوى الربح وتراكم الثروة ومن اجل هذا مستعد ان يرسل ملايين من البشر الى حافة المجاعة والفقر والقتل والدمار ومستعد ان يصرف مئات المليارات لآلاتها العسكرية والحربية فقط لأجل تقسيم العالم من جديد فيما بينهم. ان الغموض وانعدام الرؤية الواضحة لدى الطبقة البورجوازية لمستقبل عملية الرأسمال تدفع العالم نحو مصير مجهول. وفي الجانب الاخر من العالم الرأسمالي أي عالم الطبقة العاملة

والجماهير الكادحة، توجد محاولة وطريقة أخرى ومغايرة عن الطبقة البورجوازية وهي إيجاد طريق اخر وبديل اخر عن العالم وهي عالم الرفاه والسلام والاخوة لجميع ساكني العالم. وان هذه المحاولة وان تكن موجودة دائماً على طوال تاريخ النظام الرأسمالي ولكن في ظل الازمة الحالية للنظام الرأسمالي وبعد العالم الوبائي لكورونا، ظهرت الى الميدان الحركة العمالية العالمية بقوة. ان النظرة السريعة الى تظاهرات الأول من أيار المليونية في جميع انحاء العالم تثبت الحقيقة بان العالم متعطش الى البديل العمالي لقيادة العالم. ان بالإضافة الى حضور الملايين في مسيرات وتظاهرات الأول من أيار، ظهرت الشعارات والمطالبات العمالية، القسم الأكبر من هذه الشعارات كانت شعارات أممية تخص الأوضاع والحروب والخوف من الحروب النووية وعدم استخدام الاقتصاد كسلاح الذي تدفع ثمنه بالأساس الطبقة العاملة والجماهير الكادحة. ان ارتفاع اسعار المواد الغذائية والاساسية المستمر وإن التضخم والخوف من فقدان فرص العمل في ازدياد متواصل ... هذه هي حالة الأوضاع في جميع انحاء العالم ولهذا بالضرورة تتوافق الشعارات والمطالبات العمالية في كل مكان ويرفع بصوت واحد وببيرة واضحة ومناسبة واحدة وهي الأول من أيار يوم التضامن العالمي للعمال. اثبت الأول من أيار في جميع انحاء العالم لهذه السنة الحضور الميداني للطبقة العاملة في مواجهة وحشية الهجمات وشراسة الطبقة البورجوازية البربرية بحق البشرية. واتحدت الأصوات وبينت بانه لا يمكن الاستغناء عن القوة الطبقية للطبقة العاملة في تغير الأوضاع وانه أن الأوان للوقوف بصف واحد وتحت راية واحدة وهي الأممية بوجه النظام الرأسمالي. وان العالم شهد في

الأول من أيار صبغة عمالية والاشتراكية والتي قل نظيرها منذ سنين خلت، وان ادامة هذه الأجواء واستمراريتها يؤدي الى إبراز البديل الاشتراكي والعمالي مرة أخرى الى السطح السياسي العالمي. وان الذي ترك عدم الجواب، من قادة الطبقة البرجوازية عندما توجه اليهم بوتين عن البديل النظام الرأسمالي بالسؤال أعلاه. أجابت عليه الطبقة العاملة والاشتراكيون هذه السنة في الأول من أيار بكل وضوح: بأن ليس هنالك بديل غير البديل العمالي والاشتراكي لإنهاء معاناة البشرية من الحروب والجوع والفقر والبطالة وتفشي الامراض وانعدام الحقوق وانعدام المساواة بين جميع البشر. ان عالم خالي من الركض وراء الأرباح وعالم خالي من إستغلال الانسان للإنسان وعالم يكون مستقبل البشرية في رفاهية مستمرة لا يمكن الا في عالم الاشتراكية والشيوعية والتي تجعل من الإنتاج في خدمة حياة وكرامة البشرية. ان الاهتمام بالعالم العمالي في العراق يبدأ من الأول من أيار ويوم المرأة وإيجاد منظمات عمالية قوية وتظاهرات والاحتجاجات العمالية اليومية وإيجاد جرائد عمالية ومقرات العمال والبيوت العمالية لتجمع العمال والقادة العماليين والندوات العمالية حول سبل النهوض العمالي وتبادل الآراء وخلق الأجواء العمالية والنضالية من ركب بالنضال العمال العالمي. ان النهوض بالنضال العمالي في العراق وإبراز البديل العمالي والاشتراكي هي مهمتنا الأولية في الوقت الحاضر وهذا يتطلب من جميع فعال الحركة الاشتراكية والعمالية ان يوحدوا صفوفهم في المنظمات و اللجان الشيوعية وان تتبادل الآراء مع البعض من اجل القاد ومن اجل النهوض بروح عمالية واممية حتى نوجه المسيرة العمالية العالمية والتي هي أيضا في طور النهوض والغليان.

تكتيك مفضوح! (حول عودة السليمان! وتبرئة القضاء له)

فارس محمود



بعد كل تلك التهديدات والاتهامات والصراعات الدموية التي ذهب ضحيتها المئات من الشباب إبان حرب تظاهرات المنطقة الغربية، ها هو «علي حاتم السلطان» أحد منظمي وقادة تلك التظاهرات، تتم تبرئته من قبل القضاء العراقي (!!!)، وقبله جرى الأمر ذاته مع رافع العيساوي، ويقال إن ثمة أسماء أخرى في الطريق قد يكون من بينها طارق الهاشمي وآخرون. ورداً على التهم أو اصابع الاتهام الموجهة اليه والى تياره حول «مسلسل البراءات» هذا، تحدث المالكي برياء مفضوح وكاذب عن، إن ليس ثمة شيء خاص بهذا الصدد. إذ لا صلة له بالأمر، وكل ما في القضية انه «ساعدهم» على إن يذهبوا للقضاء الذي هو من يقرر براءتهم من عدمها!! ولكن ثمة سؤال بسيط يُطرح هنا: ما لذي جرى كي نرى «حفلة البراءات» هذه؟! علماً أن «التهم» هي «من النوع الثقيل» تحديداً؟! لماذا يجري هذا كله الآن؟! وما سر هذا التزامن للبراءات؟! إن خلف الأكمة ما ورائها!

ما سر هذا «الانقلاب المفاجئ»؟! ومع مَنْ؟! السليمان و أمثال السليمان الذي للمالكي وللتيار الولائي إجمالاً صراعات «كسر عظم» معهم؟! اي شيء عظيم جرى بحيث أن أعداء كالسليمان، يتلقفه المالكي والطنافيون الولائيون اليوم بالأحضان؟! بدءاً، ليس للمسألة أية صلة أو ربط ب«قضاء» و«براءة» و«تتهم» و«تطبيق القانون» و«عدالة» و«أدلة وإثباتات» وغيرها! إن هذه كلها ترهات ساذجة، فالقضاء ميسس اليوم أكثر من اي وقت

مضى. بلغ من التزدي مرحلة تخطى فيها كثيراً حال القضاء إبان حكم البعث والديكتاتورية وصدام! لا يمكن فصل هذا عما يسموه اليوم ب«انسداد العملية السياسية» في العراق. كما لا يمكن فصله عن مساعي طرف ما «تم حشره في الزاوية» لقلب مسار عملية تجري، وبالأخص منذ انتفاضة تشرين ٢٠١٩، بالصد منه تماماً، وقصدي تجار الحرب الولائيون. فيما يخص الولائيين، ومن ورائهم نظام الجمهورية الإسلامية، ثمة قاعدة رئيسية تملي عليهم حركتهم أو بالأحرى تنظير لهم إلا وهي: «كل شيء مباح لحماية الإسلام»، ولا يقصدون بالإسلام هو الإسلام او محمد او الدين عموماً. إن ما يقصدوه تحديداً هو سلطتهم وحكمهم. لا غير. إنهم على استعداد لتدمير الكعبة، إذا ما اقتضى إسلامهم، وحكمهم وسلطتهم. قتلوا في منظماتهم أشد الموالين لهم وفق هذه القاعدة، برّروا لتجارة المخدرات وفق هذا، يسروا أمر دخول القاعدة والزرقاوي للعراق، و لا يرون ثمة «مثلية» في تفجير قبتي العسكري في سامراء وإشعال حرباً طائفية لم يكن لها مثيل في تاريخ العراق، حمامات دم منظمة «على الهوية» وذلك لهدف استراتيجي يحفظ من ورائه إسلامهم، قل حكمهم وسلطتهم، وتدخلهم وهيمنتهم على الساحة السياسية في العراق!!

وها هو المالكي والعامري والخزعلي و ما يُسموا ب«الإطار التنسيقي» الشيعي، لا يروا اي مثلية في مد اليد للسليمان وأمثاله من أجل السلطة والحكم. إن هذا الأمر ليس بغريب. فألم يدوا اليد لخميس الخنجر بالأمس القريب؟! إن عودة السلطان، هي إعطاء الضوء الاخضر له، بهدف سياسي محدد. إن الاطار يرى نفسه في مأزق واقعي قاتل ومميت. إنه

منبوذ الى أبعد الحدود جماهيرياً، تلقى ضربة انتخابية موجعة على يد غريمه (التيار الصدري)، وفي انسداد أفق سياسي واضح بحيث إن مجمل مكاسبه التي حققها على مدى عقدين من الزمن هي في مهب الريح. ولهذا، فإنه، عبر هذه الخطوة، التكتيك القديم والمعروف والمدعوم إيرانياً، يسعى الى شق صف «البيت السني» وتدمير نفوذ الحلوسي الذي استطاع، عبر التحالف مع خميس الخنجر، الى لَم «البيت السني» والدخول في تحالف قوي مع التيار الصدري والحزب الديمقراطي الكردستاني. إن الهدف من هذه العملية هي الحاق ضربة بتيار الحلوسي أو، على الأقل، ممارسة الضغط عليه كي لا يرمي بصورة كاملة خلف حلف التيار الصدري-البرزاني، وبالتالي تفتيت هذا الحلف المقابل أو في أقل الأحوال إضعافه والهبوط بسقف مطالبه وإملاءاته. إن هذه الألاعيب ليست مكشوفة فحسب، بل مفضوحة. الجماهير في العراق، و منذ أمد بعيد، عبرت تلك المرحلة التي من المؤمل من ممارسات «قانونية» مثل هذه ان تنطلي عليهم. إن هذه القوى المليشياتية الطائفية المنبوذة ليست باقية بحكم نفوذها وجماهيريتها، وإنما فقط عبر سلاحها ومليشياتها وإجرامها و الأموال التي نهبتها. و إلا ليس ثمة متوهم بماهية هذه الجماعات المتعششة للسلطة والحكم والثروة. شباب العراق همّ من دفعوا ثمن صراعاتهم الطائفية المقيتة. وها هم يدوسون على هؤلاء الضحايا من أجل مصالحهم الوضيعة. ينبغي كنس هذه العملية السياسية بكل قواها عديمة الضمير والرحمة والانسانية.

البيان الشيوعي في هذا القرن. بمناسبة مرور ذكرى ولادة كارل ماركس في ١٨١٨/٥/٥

بول سويني، جون ماغ، جون بيلامي فوستر*

ترجمة: علاء سند بريك هنيدي ٧٧ أزمت الرأسمالية

يجب أن نحاول إقناع شعوب العالم بحقيقة الرأسمالية، حقيقة أنها ليست "نهاية التاريخ" - كما يريد منا الأيديولوجيون البرجوازيون أن نصدق - لكن استمرار وجودها يمكن أن يؤدي حقاً إلى نهاية التاريخ. هل يقدم البيان أي مساعدة في هذا الصدد؟ ربما - إذا قرأناه بعناية وفسرناه على نحو مبتكر. ففي مقطع كثيراً ما جرى إهماله، يُدخل ماركس وإنجلز موضوعاً جديداً في تحليلهما: "أخيراً، عندما يقترب الصراع الطبقي من الحسم، تتخذ عملية التفسخ داخل الطبقة السائدة، وداخل المجتمع القديم بأسره، طابعاً عنيفاً وحاداً، إلى حد أن قسماً صغيراً من الطبقة السائدة يتسلخ عنها وينضم إلى الطبقة الثورية، إلى الطبقة التي تحمل بين يديها المستقبل. ومثلما انتقل في الماضي قسم من النبلاء إلى البرجوازية، ينتقل الآن قسم من البرجوازية إلى البروليتاريا، لا سيما هذا القسم من الأيديولوجيين البرجوازيين الذين ارتفعوا إلى مستوى الفهم النظري لمُجمل الحركة التاريخية".

يعكس هذا، بالنسبة إلى ماركس، ما فهم أنه "عصر تفسخ" علاقات الملكية الطبقية التي أسقطت المجتمع الإقطاعي (انظر خصوصاً نقاشه حول "التشكيلات الاقتصادية ما قبل الرأسمالية" في عمله الأسس أو الغروندريسه). نعتقد أن عصرًا مماثلًا من التفسخ سيؤدي إلى إسقاط الرأسمالية بدورها، على الرغم من أن تفسخ العلاقات الرأسمالية سيتخذ بالضرورة شكلاً مختلفاً.

في ظل الرأسمالية الحالية - لا سيما في البلدان الأغنى - يمكن أن نلمس باطراد تصاعد تناقضات حادة تُسرّع في تفكك النظام، تتبدى في أقصى درجات استقطاب الدخل والثروة في جميع الدول، وعلى الصعيد العالمي، كما يمكن أن نتحسس الواجهة المدمرة للركود والأموّلة "financialization" والعملة النيوليبرالية، والأهم من ذلك كله، الأزمة الكوكبية المتسارعة التي تهدد البشرية جمعاء. وبسبب هذه التطورات التاريخية نرى "التفسخ [الحالي] داخل الطبقة الحاكمة"، وهو ما يتضح في عدم الاستقرار المتزايد للدولة. وعلى الرغم من الدور الأيديولوجي المستمر الذي تؤديه الاقتصاديات البرجوازية، لا يوجد إخفاء للتناقضات الحادة في عصرنا التي يمكن لأي طفل رؤيتها. ومع تفاقم العواقب المهلكة للرأسمالية، سيدرك عدد متزايد من الناس - ليس الحركات الثورية في جميع أنحاء العالم فحسب، بل أيضاً "الأيديولوجيون البرجوازيون الذين رفعوا أنفسهم إلى مستوى الفهم النظري للحركة التاريخية ككل" - ما ينبغي عمله، إذا ما كان لجنسنا البشري أي مستقبل. مهمتنا هي المساعدة في التوصل إلى هذا الإدراك في أقصر وقت ممكن، ما دام لا يزال هنالك وقت.

أصولاً عقارية أو أوراقاً مالية. لكن الرأسمالية العالمية ما زالت عالقة في التناقض الذي تفرضه ضرورة التوسع المستمر في الأرباح من خلال الاستيلاء على فائض القيمة عبر استغلال العمل، وضرورة إخماء ذلك الفائض من خلال الاستهلاك أو الاستثمار الجديد. يمثّل الاستثمار الجديد في القدرة الإنتاجية، في رأسمالية عالمية مبتلاة بفائض قدرة، مشكلة أكثر منه حلاً. ولم يجر الحفظ على استهلاك العمال، بالنظر إلى الضغط المتزايد باستمرار على الأجور في جميع أنحاء العالم (والضغط التصاعدي على الريوع الناجم عن تضخم الأصول)، إلا من خلال الزيادة الهائلة في ديون الطبقة العاملة؛ ففي الولايات المتحدة اليوم، ليس لدى غالبية العاملين بأجر أي مدخرات على الإطلاق. ولا تزال الدورة التجارية التي حددها البيان الشيوعي يقينية إلى حد كبير في عالم لا يقيني. ولقد وصل التعافي من الأزمة الكبيرة في ٢٠٠٧-٢٠٠٨ إلى مرحلته النهائية، ولم تعد تقنيات الديون وخفض أسعار الفائدة التي مكّنت التعافي الأخير متاحة. وليس بوسع المستقبل القريب إلا أن يثبت الأهمية المتواصلة لعبارة البيان الشيوعي حول "الأزمات التجارية الدورية التي تهدد أكثر فأكثر".

إلى أين؟

كان ماركس وإنجلز ثوريين مخلصين يؤمنان أن التناقضات المتأصلة وغير المستقرة للرأسمالية ستولد صراعاً ثورياً مضطرباً وناجحاً في نهاية المطاف يقلب النظام ويستبدل به نظاماً أكثر إنسانية وعقلانية. لكن هل سمح تحليلهم بنتيجة تاريخية مختلفة أو انطوى عليها؟ الجواب، بحسب اعتقادنا، هو نعم لا لبس فيها. ففي البيان، وفي الصفحة الأولى من القسم الأول الموسوم "البرجوازيون والبروليتاريون"، نقرأ في فقرة كثيراً ما يُستشهد بها: "إن تاريخ أي مجتمع حتى الآن، ليس سوى تاريخ صراعات طبقية. الحرّ والعبد، النبيل والعامي، البارون والقرن، المعلم والصانع، وبكلمة الظالمون والمظلومون، الواقعون في تعارض دائم، خاضوا حرباً متواصلة، معلنة تارة ومستترة تارة، حربٌ كانت تنتهي في كلّ مرة إمّا بتحول ثوري للمجتمع كُله أو بهلاك كلتا الطبقتين المتصارعتين".

لم يُكتب في البيان المزيد حول "هلاك كلتا الطبقتين المتصارعتين"، على الأرجح لأن ماركس وإنجلز لم يريا ذلك نتيجةً محتملة للصراع الطبقي في ظل الرأسمالية. ولكن إذا نظرنا من حولنا اليوم - وأخذنا في الاعتبار إلى أي مدى تدمر الرأسمالية الأسس الطبيعية لاقتصاد مستدام أو تقوّضها - فعلياً بالتأكيد وضع "هلاك كلتا الطبقتين المتصارعتين" في موضعها كإمكانية واقعية للغاية في المستقبل القريب.

ما العمل؟

كُتِبَ البيان الشيوعي في عام ١٨٨٤، وكان عام أزمة في أوروبا. عامنا الحالي، ٢٠١٨، هو العام العاشر لأزمة تعصف بالاقتصاد الرأسمالي المعولم، أزمة لا نهاية لها. ما قاله كارل ماركس وفريدريك إنجلز حول "الأزمات التجارية الدورية التي تهدد أكثر فأكثر وجود المجتمع البرجوازي بأسره"، ينطبق تماماً على زمننا الراهن. ولقد كتبنا في تشخيص السبب الأساس "لهذه الأزمات": "في الأزمات يتفشى وباء مجتمعي ما كان ليبدو، في كل العصور السالفة، إلا مستحيلاً، وهو وباء فائض الإنتاج". ربما يصحّ على عصرنا وصفه بـ "عصر الإفراط في إنتاج وسائل الإنتاج". لم يفهم الاقتصاد البرجوازي هذا الأمر، ولعلّه لن يفهمه.

بدأت الأزمة المالية الكبرى والركود العظيم في الولايات المتحدة في ٢٠٠٧-٢٠٠٨ وعمّت بسرعة أرجاء المعمورة، مشيرة إلى ما يبدو على أنه نقطة تحول في تاريخ العالم. وعلى الرغم مما تبع هذا في غضون عامين من مرحلة تعافٍ مطولة، مرحلة هي الأضعف في القرن الأخير، ما زال الاقتصاد العالمي بعد عشر سنوات من بداية الأزمة في حالة ركود. ولا تزال الولايات المتحدة وأوروبا واليابان في حالة نمو بطيء وعدم استقرار مالي، مع ظهور هزات اقتصادية جديدة طوال الوقت تاركة آثارها على الصعيد العالمي. النقطة المشرقة الوحيدة في الاقتصاد العالمي، من وجهة نظر النمو، هي التوسع الذي لا يمكن إيقافه - على ما يبدو - لحفنة من الاقتصادات الناشئة، لا سيما الصين. ومع ذلك، فإن الاستقرار المستمر للصين أصبح الآن موضع تساؤل، خصوصاً أنه يعتمد بدرجة عالية على التكامل مع الرأسمالية العالمية. ومن هنا، فإن الإجماع العام بين المراقبين الاقتصاديين المطلعين هو أن الاقتصاد الرأسمالي العالمي يواجه خطر الركود على المدى الطويل (ما يعقّد الموضوع احتمال ممارسة المزيد من تخفيض المديونية المالية)، ذلك المدى الذي يشار إليه أحياناً باسم مشكلة "العقود الضائعة" (lost decades). لقد برزت مسألة ركود الاقتصاد الرأسمالي كقضية كبرى في جميع أنحاء العالم (مزيجاً قضية البيئة)، حتى عند الاقتصاديين البرجوازيين الجادين.

يبقى تحليل البيان الشيوعي لتعاقب الأزمات التي "تهدد أكثر فأكثر وجود المجتمع البرجوازي بأسره" محورياً بالنسبة إلى أي محاولة للتنبؤ بأحداث السنوات القادمة. لم يتحقق التعافي البطيء إلا من خلال التوسع العالمي غير المسبوق في الديون - العامة والخاصة على حد سواء - وهو توسع أصبح ممكناً بفضل التخفيض القسري لأسعار الفائدة إلى مستويات لم يسبق لها مثيل. لم يذهب هذا السيل من الديون الجديدة إلى الحقل الإنتاجي، كما يتضح من الركود الكبير في النمو، ولكن إلى التضخم العالمي في أسعار الأصول. وكانت النتيجة استحواذ حفنة صغيرة على جُل هذه المكاسب المنتجة في العقد الأخير، حفنة تملك أغلب أصول العالم سواء كانت